

أثر التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي: دليل قياسي من ماليزيا

The Impact of Islamic Finance for Entrepreneurship Activities on Economic Growth: An Empirical Evidence from Malaysia

موساوي وردة*¹

¹ جامعة الدكتور يحيى فارس المدينة، moussaoui.warda@univ-medea.dz

تاريخ التسليم: 2020/10/24، تاريخ المراجعة: 2021/04/06، تاريخ القبول: 2021/06/14

Abstract

الملخص

This paper aims to investigate the link between Islamic finance of entrepreneurship activities and economic growth in Malaysia within the endogenous growth model. This study applied a non-parametric approach using the bootstrapped quantile regression to examine the impact of Islamic finance of entrepreneurship activities on economic growth within the endogenous growth model using a sample of all Islamic banks working in Malaysia covering a period from 2014' first quarter until 2019' second quarter. The findings demonstrated that Islamic finance of entrepreneurship activities is promoting economic growth in Malaysia.

Keywords : Islamic finance of entrepreneurship activities; Economic growth; Endogenous growth model; Bootstrapped quantile regression.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي في ماليزيا ضمن نموذج النمو الداخلي. طبقت هذه الدراسة مقارنة لأمعلمية تتمثل في الانحدار الكمي بأسلوب البوتستراب لدراسة هذه العلاقة في ماليزيا لفترة (2014Q1-2019Q2). أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا في إطار نموذج النمو الداخلي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية، النمو الاقتصادي، نموذج النمو الداخلي، بوتستراب الانحدار الكمي.

1. مقدمة:

في الآونة الأخيرة، نمت الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا بسرعة وسط القطاع المالي السائد بها إلى جانب التمويل التقليدي، إذ ارتفع عدد البنوك الإسلامية من بنكين فقط في عام 2004 إلى 16 بنك إسلامي في عام 2019، مع توسع شبكة مؤسسات وشبابيك المالية الإسلامية من 136 في عام 2004 إلى 2039 في عام 2008 (Abd. Majid and H. Kassim, 2015; Islamic Financial Services Board, 2020).

يوفر قطاع التمويل الإسلامي بماليزيا حوافز وظيفية لأكثر من 6700 موظف في عام 2008، مقارنة بحوالي 4000 موظف سنة 2004. وفي ظل توسع النظام المصرفي، حقق القطاع المصرفي الإسلامي أيضاً أداءً ماليًا متميزًا، وذلك يتبين من النمو السريع في الأصول المالية (Abd. Majid and H. Kassim, 2015; Islamic Financial Services Board, 2020).

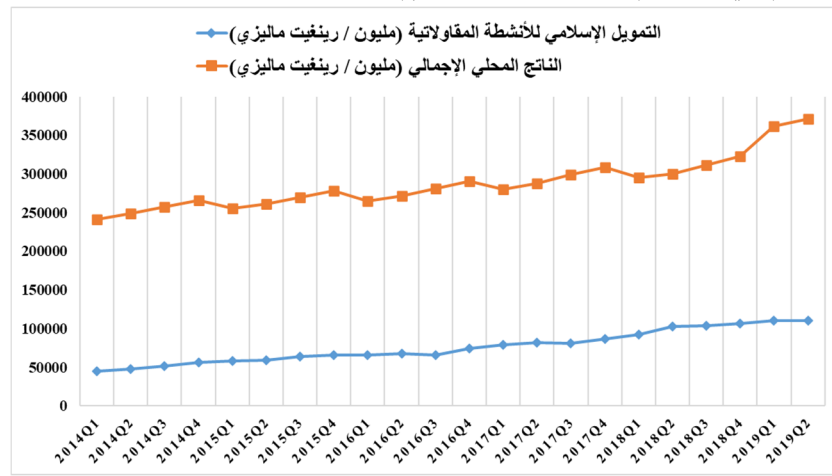
فقد ارتفعت أصول التمويل الإسلامي بشكل كبير من 2000 مليون دولار أمريكي في عام 2004 إلى 689720.58 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وقد شهدت أصول التمويل الإسلامي نموًا تدريجيًا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع نمو سنوي من 15% إلى 25%. ارتفعت إيرادات صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا من 2.4 مليار رينجيت ماليزي في عام 2004 إلى 28.9 مليار رينجيت ماليزي في عام 2018 (Abd. Majid and H. Kassim, 2015; Islamic Financial Services Board, 2020).

بعد أكثر من 40 عامًا على نشأتها، شهدت الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية في ماليزيا نجاحًا مذهلاً وتحولًا سريعًا. أصبحت ماليزيا دولة نموذجية للدول الأخرى التي تسعى لتطوير الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي (Reuters, 2019). في الوقت الحاضر، وفقًا لرويترز (Reuters, 2020)، تعد ماليزيا الدولة الأفضل أداءً في مجال التمويل الإسلامي بما يعادل 111 نقطة من حيث رصيد مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي (GIEI) 111 بعد أن حققت 132 نقطة من حيث مؤشر تنمية التمويل الإسلامي (IFDI)، وهذا بناءً على تقرير تطور المالية الإسلامية لسنة 2019، وحسب تقرير رويترز لسنة 2019 (Reuters, 2019).

علاوة على ذلك، أدى هذا الأداء المتميز لصناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا إلى بلوغ مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي، حيث أن أداء الاقتصاد الماليزي ارتفع بنسبة 4.9% في الربع الثاني من عام 2019، وهو نمو ناجح بنسبة 4.5% في آخر ثلاثة أشهر من نفس السنة مع توقعات نمو في السوق المالي لنفس الفترة بنسبة 4.8% (Trading Economics Database, 2019).

وفقاً لأوانج وآخرون (Awang et al., 2016)، يحفز التمويل الإسلامي الأنشطة المقاولاتية بشكل كبير ومتنامي، حيث يتم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) بواسطة التمويل الإسلامي. ونظراً لأنه من المتوقع أن تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بأكثر من 40% في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بحلول عام 2020 بناءً على تقرير Islamic Financial Services Board, 2020)، فإن هذه الدراسة تبحث فيما إذا كان التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي على أساس نفس وتيرة السلوك المتزامن والمتنامي بين نمو التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي في ماليزيا كما هو مبين في الشكل 1، لهذا السبب تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت ماليزيا تجربة ناجحة فيما يتعلق بمساهمة التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية في النمو الاقتصادي.

الشكل 1: السلوك المتزامن والمتنامي بين نمو التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي (GDP) في ماليزيا (مليون / رينجيت ماليزي)



المصدر: رسم بياني من إعداد الباحثين بناءً على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات صندوق النقد

الدولي IMF والبنك المركزي لماليزيا نغارا (Bank Negara Malaysia)

بناءً على ما سبق، تتمثل مساهمة هذه الدراسة في تقديم أدلة تجريبية قوية، فيما إذا كان التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في إطار نظرية النمو الداخلي. لذلك تجيب هذه الدراسة على الإشكالية التالية: "هل التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا؟"

من الإشكالية تتدرج الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتأثر النمو الاقتصادي بالتمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية وما هو مقدار هذا الأثر إن

وجد؟

- هل يؤثر حجم التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية في النمو الاقتصادي انطلاقاً من حالته التي يكون فيه منخفضاً، أم معتدلاً، أم في حالته التي يكون فيها مرتفعاً؟
بناءً على السلوك المتزامن والمتماهي بين نمو التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي بماليزيا فإن فرضية هذا البحث تتمثل في:

- التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي.

إن الإجابة عن إشكالية هذا البحث ستمكن الباحثين وصناع القرار في قطاع التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم من استخلاص تجربة ناجحة حول أهمية التمويل الإسلامي كعزز للنمو الاقتصادي من خلال استهداف الأنشطة المقاولاتية التي هي عنصر فعال في نموذج النمو الداخلي وذلك ما أكدته كل من كينغ ولوفين (King and Levine, 1993b) في نظرية النمو الداخلي الحديثة، والتي هي امتداد لنظرية رومر (Romer, 2011)، حيث أن تمويل الأنشطة المقاولاتية الفعالة هو عامل خارجي محفز للنمو الاقتصادي داخل نموذج النمو الداخلي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي بماليزيا، وذلك باستخدام منهجية تحليلية وقياسية.

للإجابة عن الإشكالية، تناولت هذه الورقة البحثية جزءاً يخص الدراسات السابقة وتقسيمها من حيث التأصيل النظري والدراسات القياسية السابقة، وجزء يتناول المنهجية، حيث تندرج فيه عينة البحث والبيانات، وكذا النموذج القياسي للتقدير مع تحليل مخرجاته واختبار لفرضية البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية التي تبلور الإجابة عن السؤال الرئيسي (الإشكالية)، وأخيراً يتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الجزء الأخير (الخاتمة) مع تقديم بعض التوصيات الهامة.

2. الدراسات السابقة

1.2 التأصيل النظري حول علاقة التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية بالنمو الاقتصادي ضمن

نموذج النمو الداخلي:

يعرف رومر نموذج النمو الداخلي "Endogenous growth model" بأنه النموذج الذي يتم فيه تحديد معدل النمو على المدى الطويل من خلال متغيرات خارجية داخل النموذج (Romer, 2011). حيث أوضح جينغان (Jhingan, 2011) أن نموذج النمو الداخلي يؤكد التقدم العملي الناتج عن معدل الاستثمار، وحجم رأس المال لرأس المال البشري. بناءً على الدراسات التجريبية البارزة لكينغ ولوفين (King and Levine, 1993a)، لوفين وزرفيس (Levine and Zervos,)

(1998)، راجان وزنجالاس (Rajan and Zingales, 1996)، حسن وآخرون (Hassan et al., 2011)، يساهم التطور المصرفي والمالي في النمو الاقتصادي، مما يعني أن التمويل عامل خارجي داخل نموذج النمو الداخلي.

أكد كاسم (Kassim, 2016) ، وكل من طباش وعناقرة (Tabash and Anagreh, 2017) أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي والاستثمارات في دول الشرق الأوسط. وبالتالي، وفقاً لنموذج النمو الداخلي، عندما تزداد الاستثمارات مع ارتفاع مستويات رأس المال بسبب القطاع المصرفي والمالي الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي حسب بيكوفسكي وكيوسفسكي (Petkovski and Kjosevski, 2014) ، فإن هذا يعني أن التمويل الإسلامي هو عامل خارجي في نموذج النمو الداخلي.

كخلاصة، يتم تحديد النمو الاقتصادي الداخلي بشكل خارجي من خلال التمويل الإسلامي نظراً لتأثيره الكبير على زيادة الاستثمارات ورأس المال. فهذه العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي هي امتداد للفرضية الرائدة " Supply-leading " لشومبيتر وريدفرز (Schumpeter and Redvers, 1934) ومتوافقة مع فكر شاو (Shaw, 1973) ، التي مفادها في الأخير أن التطور المالي يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي. إلى جانب ذلك ، استناداً إلى دراسة كل من لدهم (Ledhem, 2020) ، لدهم ومكيديش (Ledhem and Mekidiche, 2020)، فإن التمويل الإسلامي يعمل على تحسين النمو الاقتصادي على المستوى الدولي كعامل خارجي في نموذج النمو الداخلي. لهذا السبب، نظراً لأن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية هو جزء من التمويل الإسلامي الدولي الذي يعزز النمو الاقتصادي الداخلي، فإن هذه الدراسة تبحث في تأثير التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي في ماليزيا ضمن نموذج النمو الداخلي. من جهة أخرى، قد أكد كل من كينغ ولوفين (King and Levine, 1993b) في نظرية النمو الداخلي الممتدة إلى سياق تمويل الأنشطة المقاولاتية، أن تمويل المقاولاتية الفعالة هو عامل خارجي معزز للنمو الاقتصادي، حيث يعمل التمويل على زيادة رأس المال البشري والمعرفي والاستثمارات وعنصر الإبداع لدى المقاولين، وهذا التراكم في رأس المال البشري والاستثمارات وكذا الإبداع يؤدي إلى رفع الانتاجية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فمحل التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية هو وجوده كعامل خارجي معزز للنمو الاقتصادي حسب نموذج النمو الداخلي لرومر (Romer, 2011).

2.2 الدراسات القياسية السابقة

بحثت العديد من الدراسات في العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، ومع ذلك، على حد علم المؤلفين، فهذه هي الدراسة الأولى التي تبحث في العلاقة بين التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي ضمن النمو الداخلي. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تملأ فجوة أدبية، حيث تدعم من خلالها هذه الدراسة الباحثين وصناع القرار الذين يرغبون في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال قنوات مالية جديدة في القطاع المصرفي.

من بين الدراسات الحديثة في التمويل الإسلامي وأنشطة المقاولاتية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، توجد دراسة لحسين وآخرون (Husin, Haron, and Aziz, 2019)، حيث أن الهدف منها هو البحث فيما إذا كانت المعاملات المالية في ماليزيا مهمة لتعزيز الأرباح لمنصات التمويل الجماعي الإسلامي وما إذا كانت الأرباح تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد استخدمت الدراسة تحليل المسار باستخدام SmartPLS، وأظهرت نتائجهم أن الأرباح لها علاقة إيجابية كبيرة مع منصات التمويل الجماعي الإسلامي.

وفي نفس السياق، توجد دراسة لأوانج وآخرون (Awang et al., 2016)، حيث تم دراسة العلاقة بين قبول التمويل الإسلامي وتطبيق التخطيط المالي الإسلامي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) للمتعاملين بالمنتجات الحلال في شبه جزيرة ماليزيا، وأظهرت نتائجهم أن قبول التمويل الإسلامي كان مرتبطاً بشكل كبير بتطبيق التخطيط المالي الإسلامي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات المنتجات الحلال.

بما أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية هو جزء من التمويل الإسلامي، فمن المهم الإشارة إلى الدراسات البارزة التي بحثت في تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، حيث أكد بوخاتم وموسى (Boukhatem and Moussa, 2018) أن تطوير النظام المالي الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استخدمنا انحدار بيانات البانل وانحدار FMOLS على عينة من البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفترة ممتدة من 2000 إلى 2014، واستخدمنا نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وإجمالي التمويل الإسلامي من خلال قروض الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

على غرار تلك الدراسة، قام يوكزال وكانوز (Yüksel and Canöz, 2017) بالتحقيق في تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في تركيا من خلال تطبيق سببية جرانجر على البيانات

ربع السنوية بين عامي 2005 و2016. حيث استخدمنا الناتج المحلي الإجمالي كمتغير من النمو الاقتصادي والتمويل الإسلامي من خلال القروض كعامل رئيسي لكفاءة التمويل الإسلامي، أظهرت نتائجهما أن التمويل الإسلامي لا يكفي لتعزيز النمو الاقتصادي حيث أن له حصة منخفضة في إجمالي القطاع المصرفي التركي.

وعلى نفس المنوال، قام كاسم (Kassim, 2016) بدراسة تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام عينة من جميع البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال فترة ربع سنوية من 1998 إلى 2013 بتطبيق طريقة ARDL، واستخدم مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو المتغير التابع، وإجمالي التمويل الإسلامي، التضخم، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي كمتغيرات مستقلة. أظهرت نتائجها أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا.

في نفس المسار، قام ليداوي ووايلد (Lebdaoui and Wild, 2016) بفحص العلاقة بين النمو الاقتصادي والتمويل الإسلامي في جنوب شرق آسيا. طبقوا انحدار البائل 2 SLS وانحدار ARDL عبر عينة من البيانات ربع السنوية من 2000 إلى 2012، واستخدمت دراستهم نسبة الأصول المالية الإسلامية إلى الأصول المالية التقليدية كمتغير مستقل، بينما الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير يعبر عن النمو الاقتصادي. أظهرت نتائجهم وجود تأثير كبير على المدى الطويل للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي.

في المقابل، لقد استقرت معظم الدراسات السالفة الذكر على أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي، وقد أكدت هذه النتيجة العديد من الدراسات البارزة لكل من فرقاني ومولياني (Furqani and Mulyany, 2009)، وعبيد وعزمي عمر (Abduh and Azmi Omar, 2012)، وكودارزي فرحاني وداستان (Gudarzi Farahani and Dastan, 2013)، طبش ودينكار (Tabash and Dhankar, 2014)، عبد الماجد وكاسم (Abd. Majid and H. Kassim, 2015)، طباش وعناقرة (Tabash and Anagreh, 2017)، لدهم ومكيديش (Ledhem and Mekidiche, 2020) التي قامت بالتحقيق في هذه العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي واستقروا جميعهم على حقيقة أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي. وبالرغم من هذا، لم تتناول دراسة سابقة أثر جزء من التمويل الإسلامي المتمثل في التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية، بل ركزت معظمها على دراسة أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي بشكل كلي. وبالتالي فإن هذا يخلق فجوة أدبية تستلزم سدها، وبذلك فإن هذه الدراسة تسد هذه الفجوة وتثري الأدبيات السابقة من خلال التركيز على تأثير جزء من الصيرفة والتمويل الإسلامي والذي هو التمويل الإسلامي للأنشطة

المقاولاتية على النمو الاقتصادي من ماليزيا التي هي أول دولة رائدة في التمويل الإسلامي، إذ تعد صاحبة أفضل أداء في التمويل الإسلامي حسب رويترز (Reuters, 2020).

3. منهجية البحث

1.3 عينة البحث والبيانات:

استخدمت هذه الدراسة بيانات إجمالي التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية في ماليزيا من 16 بنكاً إسلامياً (Affin Islamic Bank Berhad, Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad, Alliance Islamic Bank Berhad, AmBank Islamic Berhad, Bank Islam Malaysia Berhad, Bank Muamalat Malaysia Berhad, CIMB Islamic Bank Berhad, HSBC Amanah Malaysia Berhad, Hong Leong Islamic Bank Berhad, Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad, MBSB Bank Berhad, Maybank Islamic Berhad, OCBC Al-Amin Bank Berhad, Public Islamic Bank Berhad,) RHB Islamic Bank Berhad, and Standard Chartered Saadiq Berhad) حيث تم استخلاصها من مجموعات البيانات الفصلية لقاعدة بيانات البنك المركزي لماليزيا "نغارا" (Bank Negara Malaysia) ، على مدى فترة تبدأ من الربع الأول لعام 2014 حتى الربع الثاني لعام 2019.

تم حساب إجمالي التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) من مجموع تمويل الأنشطة المقاولاتية للزراعة والغابات والصيد البري وصيد الأسماك، التصنيع، البناء والتشييد، النقل والتخزين، التصدير، الاتصال والمعلومات، الأعمال الفنية والترفيهية، مهن العمل الاجتماعي، والمقاولاتية المنزلية.

تم جمع متغيرات الاقتصاد الكلي كتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) وقاعدة Trading economic database لماليزيا.

2.3 متغيرات الدراسة:

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي عند سولو (Solow, 1956) ، وتبعاً لدراسات مماثلة درست العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لكل من يزداني (Yazdani, 2011)، خان وآخرون (Khan, Ijaz, and Aslam, 2014)، أديكولا (Adekola, 2016)، رباح ويونس (Rabaa and Younes, 2016)، الخزالي (Alkhazaleh, 2017)، لدهم ومكيديش (Ledhem and

(Mekidiche, 2020) ، فإن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) ، وبذلك استخدمت هذه الورقة البحثية متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير بديل عن النمو الاقتصادي. بناء على التأصيل النظري لعلاقة التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية بالنمو الاقتصادي ضمن نموذج النمو الداخلي لرومر (Romer, 2011) ، فإن إجمالي التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) هو متغير مستقل خارجي في نموذج النمو الداخلي ، حيث يعد جزءاً من إجمالي التمويل الإسلامي الذي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وفقاً لطباش ودانكار (Tabash and Dhankar, 2014) ، كاسم (Kassim, 2016) ، طباش وعناقرة (Tabash and Anagreh, 2017) ، لدهم ومكيديش (Ledhem and Mekidiche, 2020).

3.3 نموذج التقدير :

لقد أكدت الدراسات السابقة حقيقة أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية هو عامل خارجي ضمن نموذج النمو الداخلي، وبالتالي تطبق هذه الدراسة الانحدار الكمي لتقدير تأثير التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) على النمو الاقتصادي (GDP) ضمن نموذج النمو الداخلي مع متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى كمتغيرات متحكمة لتجنب التحيزات في النموذج المقدر. حيث تم استخدام معامل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) كمتغير بديل عن الاستثمار، إذ تشير النظرية الاقتصادية أنه يعزز النمو الاقتصادي وهذا ما بينه شومبيتر وريدفرز (Schumpeter and Redvers, 1934). في نفس سياق المتغيرات المتحكمة، تم تبني مؤشر أسعار المستهلك (CPI) كمتغير بديل عن التضخم الذي يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية عند شومبيتر وريدفرز (Schumpeter and Redvers, 1934). وبالتالي فإن النموذج المقدر لهذه الدراسة هو:

$$GDP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IFENT_{it} + \alpha_2 CPI_{it} + \alpha_3 GFCF_{it} + \xi_{it} \quad (1)$$

حيث:

α_0 هو الثابت، و α_1 و α_2 و α_3 هي معاملات الانحدار. ξ_{it} هو الخطأ العشوائي.

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

المتغيرات المستقلة: التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT)

المتغيرات المتحكمة: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI).

4.3 منهجية الانحدار الكمي:

سيراً على أثر الدراسات التي اعتمدت المقاربة اللامعلمية للانحدار الكمي في مجال البنوك والنمو الاقتصادي، قام منسي وآخرون (Mensi, Hammoudeh, Tiwari, and Al-Yahyaee,)

(2020) بدراسة العلاقة بين تطوير الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي مع عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية باستخدام الانحدار الكمي على بيانات البانل. أما عبد الرزاق (Abdel-Razzaq, 2018) فقد درس محددات الربحية المصرفية الإسلامية مع متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستخدام المقاربة غير المعلمية للانحدار الكمي بسبب متانة التقدير في الانحدار الكمي. في نفس السياق، تم استخدام المقاربة اللامعلمية للانحدار الكمي في مجال البنوك من طرف جيانغ وآخرون (Jiang, Zhang, and Sun, 2019) حيث استخدموا الانحدار الكمي لتقدير العلاقة بين احتياطي رأس المال والمخاطرة المصرفية. وبالتالي، استخدمت هذه الدراسة الانحدار الكمي لتقدير وفحص ما إذا كان التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي، حيث طبقت هذه الدراسة الانحدار الكمي باستخدام تقنية البوتستراب (Bootstrap) من خلال محاكاة 100 تكرار، حيث تتعدم مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation) في الانحدار الكمي مما يجعل التقدير جيدا وحصينا حسب ماشادو وسليفا (Machado and Silva, 2013) ومشادو وآخرون (Machado et al., 2019).

تم تقديم مقاربة الانحدار الكمي بواسطة كوينكر وباسست (Koenker and Bassett, 1978) ، حيث تم العمل بهذه المنهجية في العديد من التطبيقات العملية التي توفر تقديرا سليما وحصينا خال من مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation) التي تظهر في المقاربات المعلمية والتي تعيق عملية التقدير والحصول على نتائج ذات كفاءة عالية ، وذلك لأن هذه المقاربة هي طريقة لا معلمية تستخدم عندما تكون للمتغيرات المستهدفة تأثيرات متنوعة على التوزيع الشرطي للمتغير التابع وهذا ما أكده كل من ميلو وبيريللي (Mello and Perrelli, 2003) ، ماشادو وسليفا (Machado and Silva, 2013) ، ومشادو وآخرون (Machado et al., 2019).

حسب كوينكر وباسست (Koenker and Bassett, 1978)، فإن الانحدار الكمي يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الشرطي τ الكمي للمتغير التابع Y_i والمتغير المفسر X_i حسب المعادلة التالية:

$$Q_{\tau}(Y_i|X_i) = X_i' \beta_{\tau} \quad (2)$$

حيث يتم تقييم شعاع القيد للقيمة τ بين التوزيع الشرطي من خلال:

$$\hat{\beta}_{\tau} = \arg \min \sum_{i=1}^N \rho_{\tau}(Y_i - X_i' \beta) , 0 \leq \tau \leq 1 \quad (3)$$

ويتم تعريف دالة التوزيع الكمي $\rho_{\tau}(\cdot)$ على النحو التالي:

$$\rho_{\tau}(u) = (\tau - 1)u , u < 0 \quad (4)$$

$$\rho_{\tau}(u) = \tau u , u \geq 0 \quad (5)$$

توضح المعادلة (3) أن طريقة الانحدار الكمي تسمح بعدم تجانس القيد بقيم متنوعة ل τ في المجال $[0,1]$ حيث تمثل الحد الأدنى لمجموع الانحرافات الموزونة للكميات ابتداءً من 0 وصولاً إلى 1، مما يسمح لنا بالحصول على صورة كاملة للرابطة بين متغير خارجي (متغير مستقل) ومتغير داخلي (متغير تابع) على أي كمية في المجال $[0,1]$ من المعادلة (4) و (5). علاوة على ذلك، فإن طريقة الانحدار الكمي قوية بالنسبة للقيم المتطرفة والتوزيعات المتطرفة لأنها يمكن أن تعدل الوزن على الكميات من خلال وظيفة التوزيع الكمي، فبخلاف انحدار OLS ، لا يقتصر الانحدار الكمي على مصطلح الخطأ القياسي (Standard Error Term)، وبالتالي تتعدى مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) والارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation)، وهذا ما أكدته جيانغ وآخرون ((Jiang, Zhang and Sun, 2019) ومشادو وآخرون Machado et al., 2019).

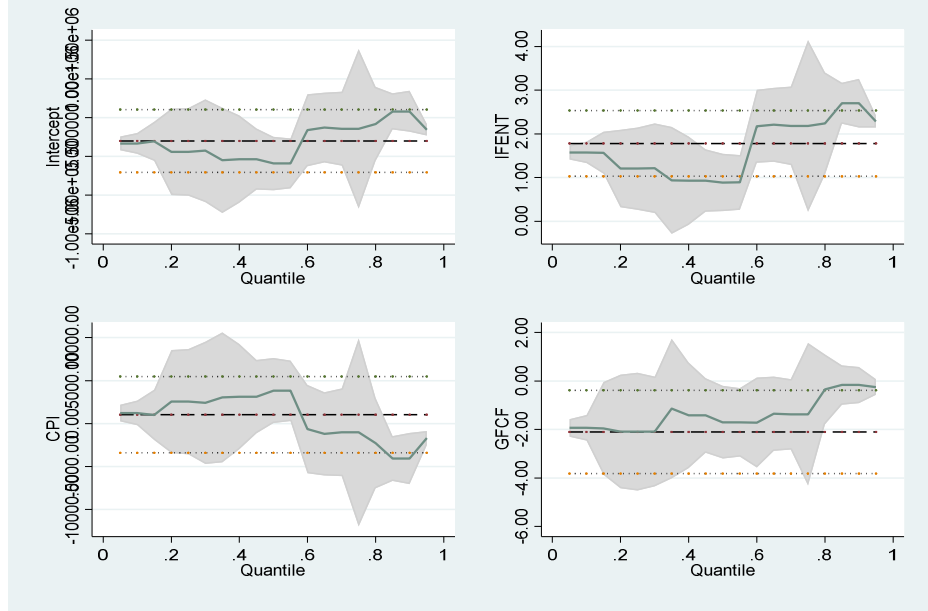
وفقاً لهان (Hahn, 1995) ، و فنغ وآخرون (Feng, He, and Hu, 2011) ونيكيتينا وآخرون (Nikitina, Paidi, and Furuoka, 2019) ، فإنه عندما تكون العينة في النموذج التجريبي الذي يستخدم الانحدار الكمي صغيرة ، فمن الأفضل استخدام تقنية البوتستراب كأسلوب فعال لإعادة توسيع العينة بشكل رصين للحصول على نتائج تقديرية دقيقة. وبالتالي، نظراً لأن عينة هذه الدراسة تحتوي على عينة من 22 ملاحظة، فقد طبقت هذه الدراسة الانحدار الكمي باستخدام تقنية البوتستراب (bootstrap) بمحاكاة كررت 100 مرة عند 0.25 و 0.6 و 0.75 لتحديد تأثير التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) وهو المتغير المستقل الخارجي الرئيسي على المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي (GDP) في إطار نموذج النمو الداخلي.

4. تحليل النتائج:

لإجراء الانحدار الكمي يجب اختيار الكميات المثلى ، وبالتالي لابد من استخدام تخطيط الانتشار الكمي GRQREG لحزمة ازيفيدو (Azevedo, 2011)، وهذا يوضحه الشكل 2 ، حيث يوضح كيفية انتشار كميات التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) ، بحيث تمثل الكميات (q) الأقل (من $q = 0.05$ إلى $q = 0.25$) انخفاض التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) ، أما الكميات المتوسطة (من $q = 0.25$ إلى $q = 0.6$) تعكس التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) في مستواه المعتدل، بينما تشير الكميات العليا (من $q = 0.75$)

إلى ارتفاع التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) ($q = 0.95$) ومن خلال الشكل 2، أجرت هذه الدراسة الانحدار الكمي عند كميات 0.25، 0.6 و 0.75.

حسب الشكل 2، فنفس الشيء بالنسبة للمتغيرات الأخرى GFCF ، CPI ، والثابت، حيث أن الكميات موزعة على 0.25 و 0.6 و 0.75. نتيجة لذلك ، تم إجراء الانحدار الكمي عند مقدار

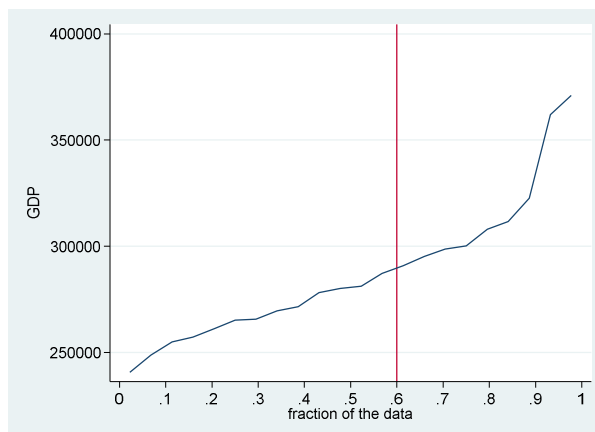


منخفض قدره 0.25 حيث يعكس أن النمو الاقتصادي منخفض (حالة ركود اقتصادي)، وعند الكمية المعتدلة 0.6 والتي تعكس نموًا اقتصاديًا متوسطًا (حالة نمو اقتصادي متوازنة) وهذا ما يظهره الشكل 3 من خلال حزمة QPLOT لكوكس (Cox, 2005) والتي تبين نقطة التناظر الكمي (Symmetric quantile) للمتغير التابع والتي تمثل الحالة المستقرة للنمو الاقتصادي في ماليزيا ، وعند القيمة الأعلى 0.75 التي تعكس نمو اقتصادي مرتفع (حالة الراج الاقتصادي). أي ان الانحدار الكمي سيجرى في حالة الكميات المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة.

الشكل 2: رسم بياني يوضح الانتشار الكمي للمتغيرات المستقلة

المصدر: رسم بياني من إعداد الباحثين باستخدام حزمة GRQREG في برنامج STATA16

الشكل 3: رسم بياني يوضح نقطة التناظر الكمي للنمو الاقتصادي (GDP)



المصدر: رسم بياني باستخدام حزمة QPLOT لكوكس (Cox, 2005) في برنامج STATA16

الجدول 1: مخرجات الانحدار الكمي بأسلوب البوتستراپ (Bootstrap)

<i>Quantile regression</i>				<i>Number of observations = 22</i>		
<i>Bootstrap replications (100)</i>				<i>.25 Pseudo R² = 0.6807</i>		
				<i>.60 Pseudo R² = 0.7015</i>		
				<i>.75 Pseudo R² = 0.7402</i>		
GDP	Coef.	Bootstrap Std. Err.	t	P > t 	[95% Conf. Interval]	
<i>0.25 Quantile</i>						
IFENT	1.204994	.504398	2.39	0.028*	.1452926	2.264695
CPI	2559.799	2509.505	1.02	0.321	-2712.475	7832.073
GFCF	-2.085101	1.303935	-1.60	0.127	-4.824567	.6543652
Constant	58530.59	224213	0.26	0.797	-412523.4	529584.6
<i>0.60 Quantile</i>						
IFENT	2.175173	.8370424	2.60	0.018*	.4166117	3.933733
CPI	-624.1698	3148.692	-0.20	0.845	-7239.326	5990.986
GFCF	-1.718618	.9941832	-1.73	0.101	-3.807319	.3700835
Constant	336855.3	296741.4	1.14	0.271	-286575.3	960285.8
<i>0.75 Quantile</i>						
IFENT	2.181725	.8216481	2.66	0.016*	.4555067	3.907944
CPI	-1020.518	3291.949	-0.31	0.760	-7936.647	5895.611
GFCF	-1.372964	.9305881	-1.48	0.157	-3.328057	.5821295
Constant	356046	295862.1	1.20	0.244	-265537.2	977629.2

ملاحظة: * معنوي إحصائياً عند مستوى 0.05

المصدر: مخرجات الانحدار الكمي من إعداد الباحثين باستخدام برنامج STATA16

استناداً إلى الجدول 1 ، فإن أعلى قوة تفسيرية ($R^2 = 74,02\%$) هي عند 0.75 انحدار كمي ، حيث يظهر التأثير الإيجابي للتمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) معنويًا على النمو الاقتصادي (GDP) في ماليزيا عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحتمالية p للتمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) = 0.016 وهي أقل من 0.05) ، حيث تبين مخرجات الانحدار الكمي عند 0.75 كمية أن كل زيادة بنسبة 1% في قيمة متوسط التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية تؤدي إلى زيادة بنسبة 2.18% في قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP). في حين أن الانحدار الكمي عند 0.6 ، يظهر وجود تأثير إيجابي للتمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) على النمو الاقتصادي (GDP) في ماليزيا عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحتمالية p للتمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) = 0.018 وهي أقل من 0.05) بقوة تفسيرية (R^2) تبلغ 70.15% ، حيث تبين مخرجات الانحدار الكمي عند 0.6 كمية أن كل زيادة بنسبة 1% في قيمة متوسط التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية تؤدي إلى زيادة بنسبة 2.17% في قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

أما الانحدار الكمي عند 0.25 ، يظهر قوة تفسيرية (R^2) قدرها 68.07% ، حيث يظهر أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (GDP) في ماليزيا عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحتمالية p للتمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية (IFENT) = 0.028 وهو أقل من 0.05) ، حيث تبين مخرجات الانحدار الكمي عند 0.25 كمية أن كل زيادة بنسبة 1% في قيمة متوسط التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية تؤدي إلى زيادة بنسبة 1.20% في قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP). في حين أن العوامل الأخرى لكل من معامل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) والثابت (Constant) لم يظهر أثرها معنويًا إحصائياً على النمو الاقتصادي (GDP) في كل من الانحدار الكمي 0.25 ، 0.6 ، 0.75. وبالتالي فإن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يؤثر بشكل موجب

على النمو الاقتصادي في ماليزيا، وهذا يؤكد صحة قبول فرضية البحث التي مدلولها أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا بناء على السلوك المتزامن والمتنامي لكل من التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي في ماليزيا من 2014 إلى 2019.

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي ضمن نموذج النمو الداخلي. حيث طبقت الدراسة الانحدار الكمي بأسلوب البوتستراب من أجل دراسة أثر التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

للإجابة على السؤال الرئيسي حول ما إذا كان التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا، طبقت هذه الورقة طريقة الانحدار الكمي على الكميات 0.25 و 0.6 و 0.75، حيث أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية له أثر موجب على النمو الاقتصادي في كل من الكميات 0.25 و 0.6 و 0.75. أي بعبارة أخرى، فإن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي سواء في حالته المنخفضة (0.25 كمية) والتي يكون فيها النمو الاقتصادي في حالته المنخفضة إذ تكون عادة حالة الركود الاقتصادي، أو حالته المعتدلة (0.6 كمية)، إذ يعزز التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية النمو الاقتصادي في حالته المتوازنة، أو في حالته المرتفعة (0.75 كمية)، إذ يعزز التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية النمو الاقتصادي في حالته المرتفعة والتي تكون عادة حالة الراج الاقتصادي. وبالتالي، كإجابة على إشكالية البحث، فإن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا.

لقد تمكنت هذه الورقة البحثية من استخلاص دليل قوي على أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا ضمن نموذج النمو الداخلي لرومر (Romer, 2011). وبإسقاط النظرية الحديثة لكينغ ولوفين (King and Levine, 1993b) الممتدة عن نظرية النمو الداخلي التي تستهدف تمويل الأنشطة المقاولاتية، فإن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية هو عامل خارجي معزز للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تمويل المقاولين ذوي الأنشطة الاقتصادية الفعالة، حيث يؤدي هذا التمويل إلى زيادة الإنتاجية من خلال الزيادة في تراكم رأس المال البشري والمعرفي والاستثمارات والإبداع لدى المقاولين. وبذلك، فإن هذه الدراسة استنبطت تجربة حقيقية ناجحة من ماليزيا فيما يتعلق بمساهمة التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية في النمو الاقتصادي، والتي يمكن أن تكون مفيدة للعديد من الدول التي لا تزال في بداية اعتماد التمويل الإسلامي كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال تمويل الأنشطة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

لقد هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي ضمن إطار نظري جديد متمثل في نموذج النمو الداخلي في ماليزيا. وبالتالي فإن البحث التجريبي في هذه الورقة يملأ فجوة أدبية، وذلك من خلال دراسة تأثير التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي.

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن هذه الدراسة تقدم بعض التوصيات للباحثين وصناع القرار حول العالم والذين يرغبون في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استهداف قنوات مالية جديدة في القطاع المصرفي لتمويل الأنشطة المقاولاتية، حيث يمكن إيجاز هذه التوصيات في:

- ضرورة تبني التمويل الإسلامي كآلية تمويل لا تقل أهمية هي الأخرى عن التمويل التقليدي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تمويل الأنشطة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).
- إنشاء سوق مالي إسلامي (بورصة مالية إسلامية) متخصص في تمويل الأنشطة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول التي تضم شريحة اجتماعية ذات مذهب إسلامي، حيث تحرم التعامل بآليات التمويل التقليدي والتي أساسها الفائدة (الربا) وتفضل المعاملات المالية الإسلامية.
- ضرورة استحداث صيغ تمويل إسلامية جديدة تحفز سوق العمل الريادي (المقاولاتي)، خاصة في ظل تنامي الشركات المعتمدة للتكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic fintech startups) والتي صارت تحتاج لتمويل إسلامي مبتكر وحديث.

6. قائمة المراجع:

- Abd. Majid, M. S., and H. Kassim, S. (2015). Assessing the contribution of Islamic finance to economic growth: Empirical evidence from Malaysia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 6(2), 292–310. <https://doi.org/10.1108/JIABR-07-2012-0050>
- Abdel-Razzaq, A. (2018). *The determinants of Islamic banking profitability* (Thesis, [Penrith, N.S.W.]: Western Sydney University). [Penrith, N.S.W.]: Western Sydney University. Retrieved from <https://trove.nla.gov.au/version/253787515>
- Abduh, M., and Azmi Omar, M. (2012). Islamic banking and economic growth: The Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 5(1), 35–47. <https://doi.org/10.1108/17538391211216811>
- Adekola, O. A. (2016). The effect of banks profitability on economic growth in Nigeria. *Journal of Business and Management*, 18(3), 1–9.

- Alkhazaleh, A. M. K. (2017). Does banking sector performance promote economic growth? Case study of Jordanian commercial banks. *Problems and Perspectives in Management*, 15(2), 55–66. [https://doi.org/10.21511/ppm.15\(2\).2017.05](https://doi.org/10.21511/ppm.15(2).2017.05)
- Awang, M. D., Noor, M. N. A. M., Muhammad, J., Abdullah, A., Rahman, S. A., and Yahya, M. H. D. (2016). Acceptance and application of Islamic financial planning among small and medium enterprises Halal operator in peninsular of Malaysia. *International E-Journal of Advances in Social Sciences*, 2(6), 747–752.
- Azevedo, J. P. (2011). GRQREG: Stata module to graph the coefficients of a quantile regression. In *Statistical Software Components*. Boston College Department of Economics. Retrieved from <https://ideas.repec.org/c/boc/bocode/s437001.html>
- Boukhatem, J., and Moussa, F. B. (2018). The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries. *Borsa Istanbul Review*, 18(3), 231–247.
- Cox, N. J. (2005). Speaking Stata: The Protean Quantile Plot. *The Stata Journal: Promoting Communications on Statistics and Stata*, 5(3), 442–460. <https://doi.org/10.1177/1536867X0500500312>
- Djalilov, K., and Piesse, J. (2016). Determinants of bank profitability in transition countries: What matters most? *Research in International Business and Finance*, 38, 69–82.
- Feng, X., He, X., and Hu, J. (2011). Wild bootstrap for quantile regression. *Biometrika*, 98(4), 995–999. <https://doi.org/10.1093/biomet/asr052>
- Furqani, H., and Mulyany, R. (2009). Islamic banking and economic growth: Empirical evidence from Malaysia. *Journal of Economic Cooperation & Development*, 30(2).
- Granger, C. W. J. (1988). Causality, cointegration, and control. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12(2), 551–559. [https://doi.org/10.1016/0165-1889\(88\)90055-3](https://doi.org/10.1016/0165-1889(88)90055-3)
- Gudarzi Farahani, Y., and Dastan, M. (2013). Analysis of Islamic banks' financing and economic growth: A panel cointegration approach. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 6(2), 156–172. <https://doi.org/10.1108/17538391311329842>
- Hassan, M. K., Sanchez, B., and Yu, J.-S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 51(1), 88–104. <https://doi.org/10.1016/j.qref.2010.09.001>

- Hahn, J. (1995). Bootstrapping Quantile Regression Estimators. *Econometric Theory*, 11(1), 105–121. JSTOR. Retrieved from JSTOR.
- Husin, M. M., Haron, R., and Aziz, S. (2019). THE ROLE OF PERCEIVED BENEFITS IN FORMATION OF INTENTION TO USE ISLAMIC CROWDFUNDING PLATFORM AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN MALAYSIA. *International Journal of Entrepreneurship*, 2(7), 39–47.
- Huynh, V.-N., Kreinovich, V., and Sriboonchitta, S. (2016). *Causal Inference in Econometrics*. Springer.
- Islamic Financial Services Board, (IFSB). (2020). Islamic Financial Services Board (IFSB). Retrieved February 11, 2020, from https://www.ifsb.org/psifi_06.php
- Jhingan, M. L. (2011). *The Economics of Development and Planning*. Delhi: Vrinda Publications.
- Jiang, H., Zhang, J., and Sun, C. (2019). How does capital buffer affect bank risk-taking? New evidence from China using quantile regression. *China Economic Review*, 101300. <https://doi.org/10.1016/j.chieco.2019.04.008>
- Kassim, S. (2016). Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience. *Global Finance Journal*, 30, 66–76.
- Khan, M. M. S., Ijaz, F., and Aslam, E. (2014). Determinants of profitability of Islamic banking industry: An evidence from Pakistan. *Business & Economic Review*, 6(2), 27–46.
- King, R. G., and Levine, R. (1993a). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The Quarterly Journal of Economics*, 108(3), 717–737.
- King, R. G., and Levine, R. (1993b). Finance, entrepreneurship and growth. *Journal of Monetary Economics*, 32(3), 513–542. [https://doi.org/10.1016/0304-3932\(93\)90028-E](https://doi.org/10.1016/0304-3932(93)90028-E)
- Koenker, R., and Bassett, G. (1978). Regression Quantiles. *Econometrica*, 46(1), 33–50. JSTOR. <https://doi.org/10.2307/1913643>
- Lebdaoui, H., and Wild, J. (2016). Islamic banking presence and economic growth in Southeast Asia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 9(4), 551–569. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-03-2015-0037>
- Ledhem, M. A. (2020). Does Sukuk financing boost economic growth? Empirical evidence from Southeast Asia. *PSU Research Review*, ahead-of-print(ahead-of-print). <https://doi.org/10.1108/PRR-09-2020-0028>
- Ledhem, M. A., and Mekidiche, M. (2020). Economic growth and financial performance of Islamic banks: A CAMELS approach. *Islamic*

- Economic Studies*, 28(1), 47–62. <https://doi.org/10.1108/IES-05-2020-0016>
- Levine, R., and Zervos, S. (1998). Stock markets, banks, and economic growth. *American Economic Review*, 537–558.
- Lin, J.-L. (2008). Notes on testing causality. *Institute of Economics, Academia Sinica, Department of Economics, National Chengchi University*.
- Machado, J. a. F., Parente, P. M. D. C., and Silva, J. M. C. S. (2019). *QREG2: Stata module to perform quantile regression with robust and clustered standard errors*. Boston College Department of Economics. Retrieved from <https://ideas.repec.org/c/boc/bocode/s457369.html>
- Machado, J. A., and Silva, J. (2013). Quantile regression and heteroskedasticity. *Https://Jmcss. Som. Surrey. Ac. Uk/JM_JSS. Pdf. Accessed*, 5(7), 2015.
- McKinnon, R. I. (1973). *Money and capital in economic development*. Brookings Institution Press.
- Mello, M., and Perrelli, R. (2003). Growth equations: A quantile regression exploration. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 43(4), 643–667. [https://doi.org/10.1016/S1062-9769\(03\)00043-7](https://doi.org/10.1016/S1062-9769(03)00043-7)
- Mensi, W., Hammoudeh, S., Tiwari, A. K., and Al-Yahyaee, K. H. (2020). Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries: Evidence from panel smooth transition models. *Economic Systems*, 44(1), 100739. <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2019.100739>
- Mills, T. C. (2019). *Applied Time Series Analysis: A Practical Guide to Modeling and Forecasting*. Academic Press.
- Nikitina, L., Paidi, R., and Furuoka, F. (2019). Using bootstrapped quantile regression analysis for small sample research in applied linguistics: Some methodological considerations. *PLOS ONE*, 14(1), e0210668. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0210668>
- Petkovski, M., and Kjosevski, J. (2014). Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 27(1), 55–66.
- Rabaa, B., and Younes, B. (2016). The Impact Of The Islamic Banks Performances On Economic Growth: Using Panel Data. *International Journal Of Economics And Finance Studies*, 8(1), 101–111.
- Rajan, R. G., and Zingales, L. (1996). *Financial dependence and growth*. National bureau of economic research.

- Reuters, T. (2020). *State of the Global Islamic Economy Report 2019/20*. Thomson Reuters, DinarStandard. Retrieved from Thomson Reuters, DinarStandard website: <https://www.salaamgateway.com/SGIE19-20>
- Romer, D. (2011). Endogenous growth. *Advanced Macroeconomics (Fourth Ed.)*. New York: McGraw-Hill, 101–149.
- Schumpeter, J. A., and Redvers, O. (1934). *Theorie der wirtschaftlichen Entwicklung. The Theory of Economic Development. An inquiry into profits, capital, credit, interest, and the business cycle... Translated... By Redvers Opie*.
- Setyawati, I., Suroso, S., Suryanto, T., and Nurjannah, D. S. (2017). Does financial performance of Islamic banking is better? Panel Data Estimation. *European Research Studies*, 20(2), 592–606.
- Shaw, E. S. (1973). *Financial deepening in economic development*. (Oxford University Press, New York.).
- Solow, R. M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65–94. <https://doi.org/10.2307/1884513>
- Tabash, M. I., and Anagreh, S. A. (2017). Do Islamic banks contribute to growth of the economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE). *Banks and Bank Systems*, 12(1), 113–118.
- Tabash, M. I., and Dhankar, R. S. (2014). Islamic Financial Development and Economic Growth—Empirical Evidence from United Arab Emirates. *Journal of Emerging Economies & Islamic Research*, 2(3).
- Thomson Reuters. (2019). *Islamic Finance Development Report 2018*. Retrieved from <https://www.smefinanceforum.org/post/islamic-finance-development-report-2018>
- Trading Economics Database. (2019). Trading Economics report. Retrieved January 19, 2020, from <https://tradingeconomics.com/malaysia/gdp-growth-annual>
- Yazdani, M. (2011). Role of performance of privately owned banks in economic growth of Iran. *Aust. J. Basic Appl. Sci*, 5(1), 695–700.
- Yüksel, S., and Canöz, İ. (2017). Does Islamic Banking Contribute to Economic Growth and Industrial Development in Turkey. *İkonomika*, 2(1), 93–102.